

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها

THE ROLE OF EDUCATION AND RESEARCH INSTITUTIONS IN SUPPORTING SMALL AND MEDIUM SIZE ENTERPRISES

د. علي عوض زاقوب¹ أ. خالد محمد الجهاني²

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى توضيح أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسلط الضوء على واقع دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في ليبيا، وذلك من خلال مراجعة وتحليل للدراسات التي اهتمت بدور التعليم والبحث العلمي في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

Abstract

This paper aims to clarify the importance and highlight the reality of educational institutions and scientific research centers in supporting and developing small and medium enterprises in Libya. To achieve this aims, this paper a review and analysis of the studies that dealt with the role of education and scientific research in supporting and developing small and medium enterprises in Libya.

¹ محاضر بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

² محاضر بقسم الإدارة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

"يتطور العالم من خلال ازدياد العلم والمعرفة والإنتاج التكنولوجي، الذي يسهل حياة الإنسان ويدعم التعليم والصحة والحفاظ على البيئة، وحتى الآن لم يشارك العالم العربي مشاركة فعالة في مسيرة الحضارة الحديثة لأسباب كثيرة. لذلك يلزمنا أن ندرس الواقع ونتمعن في أسبابه لكي نخطط لأخذ ما يلزم من خطوات تؤهل المسيرة الصحيحة لخلق مستقبل أفضل" (الباز، 2004)

1. مقدمة:

تشهد ليبيا العديد من التحولات الاقتصادية تتمثل في الاتجاه نحو سياسة اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتفعيل دور القطاع الخاص في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التحديات التي تفرضها هذه التحولات، وتقرؤها معطيات السوق في أبعادها المعلوماتية، والتقنية، والتنافسية، و ما تتصف به من تعقيد و تغير سريع تجعل من الضرورة الملحة العمل على تنمية الموارد البشرية لخلق فرص عمل من خلال آليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعرف الأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها توسيع الخيارات أمام البشر، وهي تنمية بالبشر وللشعر، وتوجه إنمائي يهدف إلى توفير ظروف وفرص لمعيشة أفضل لكل البشر في جو من الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإبداع وجعل الإنسان مسؤولاً عن مقدراته وشؤونهم فهو غاية التنمية ووسيلتها. (السنوسي، الدويبي، 2003)

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بالاهتمام على كافة المستويات المحلية والدولية، وذلك لما لها من دور فعال في علاج العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وخاصة دول العالم الثالث.

يتوقف نجاح دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على دعمها وتطويرها من قبل الدولة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية خاصة مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي لما لها من دور هام في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من تأسيسها مروراً بإدارتها وانتهاء بتطويرها.

من خلال استعراض و تحليل المشاكل و الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة نجد أن معظمها يرجع إلي أسباب تتعلق بمخرجات التعليم التي تفتقد إلي روح المبادرة و القدرات

المهارات اللازمة لإنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، و عدم القيام بالبحوث و الدراسات الاقتصادية و الفنية و التسويقية اللازمة لإنشاء وإدارة و تطوير هذه المشروعات على أسس علمية و عملية موضوعية ، نظرا لافتقاد دور مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي المتخصصة التي تعتبر الركيزة الأساسية في تأسيس وإدارة و تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يؤكد ذلك نتائج وتوصيات المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية ذات العلاقة، حيث شددت على أهمية تفعيل دور مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لغرض التغلب على المشاكل و الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، و تنمية قدراتها الإنتاجية و التقنية و التنافسية.

عليه تهدف هذه الورقة التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها، و ذلك من خلال تناول المحاور التالية:

- توضيح أهمية دور التعليم و البحث العلمي في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- بيان واقع دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها في ليبيا.
- استعراض دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي من خلال تجارب بعض الدول.
- اقتراح استراتيجيات وآليات تفعيل دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها .

2. طريقة البحث:

استخدم هذه البحث المنهج الاستقرائي من خلال تحليل ودراسة دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي من خلال تجارب بعض الدول، واستعراض نتائج تقييم دورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها. وبالتالي يعتبر هذه البحث بحثا وصفيا لما تم اعتماده في الدول الأخرى وبيان واقع دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في ليبيا.

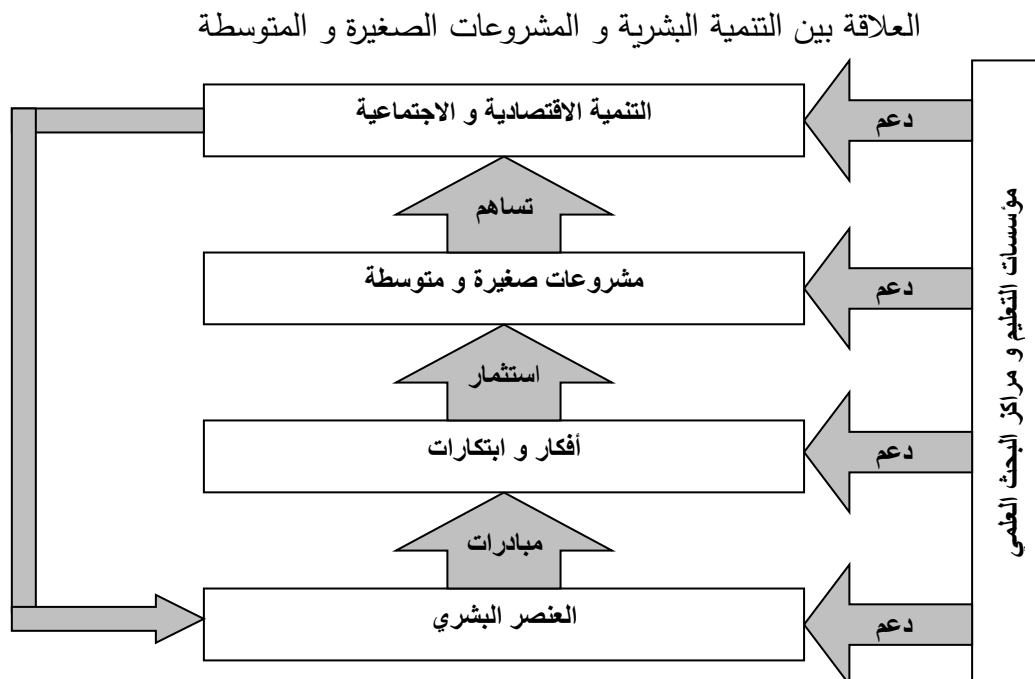
3. أهمية دور التعليم والبحث العلمي في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1.3. أهمية العنصر البشري في التنمية:

إن عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية تبدأ و تنتهي بالعنصر البشري، فهو أساسها و أدواتها الرئيسية و هدفها. فالعنصر البشري يعد من أهم موارد المجتمع و ركيزته الأساسية في إحداث التنمية في شتى مجالات الحياة، و ذلك لما يمتلك من إمكانيات و قدرات تمكنه من قيادة المجتمع إلى الرفاهية المنشودة.

أكدت التجارب التنموية و الإحصائيات للعديد من الدول المتقدمة على أن التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لا تعتمد على توفر الموارد الطبيعية كما في اليابان ، أو على توافر المساحة الكبيرة و ضخامة عدد السكان كما في الدنمارك و سويسرا ، أو على التزايد الكمي في الموارد البشرية . بل تعتمد بالدرجة الأولى على نوعية الموارد البشرية.(بوقحوص ، 2000).

لذا فإن المدخل الصحيح لإحداث تنمية شاملة و مستدامة يتمثل في أن تتضافر و تتجه كل الجهود من مختلف الأطراف ذات العلاقة نحو تهيئة و إعداد و تطوير كوادر بشرية ، تمتلك أفكار و قدرات و مهارات تجعلهم أكثر قدرة على القيام بدورها في تطوير و قيادة برامج التنمية التي من أهمها الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة . والشكل التالي يوضح العلاقة بين التنمية البشرية و المشروعات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: إعداد الباحثان

2.3. أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت المشروعات الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية في دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فهي تمثل (80 % . 90 %) من إجمالي المشروعات العاملة في معظم دول العالم. (مجلس الغرف التجارية و الصناعية السعودية، 2002). إذ تؤكد تجارب العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و فرنسا و ايطاليا و اليابان و الصين و الهند و غيرها من الدول، إن دعم و تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة قد حققت طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاجتماعي و الاقتصادي في هذه الدول.

لذا تسعى الدول المتقدمة و النامية على السواء إلى دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة و توفير متطلبات النجاح اللازمة لها ، وذلك لما لها من دور فعال في تحقيق منافع عديدة لإفراد المجتمع في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، و التي منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- توفير فرص للابتكار و الإبداع و خلق رجال الأعمال.
- إمكانية الاستثمار فيها دون الحاجة إلى رأس مال كبير.
- تساهم في زيادة حجم الاستثمار و تعظيم القيمة المضافة.
- القدرة على تنويع الأنشطة الاقتصادية و تحقيق التعامل بينها .
- تعتبر المحرك الرئيسي لنشاطات أخرى مكمله .
- تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في نقص الواردات و زيادة الصادرات.
- تخفض من عبء الدولة في توفير و وظائف للمواطنين.
- خفض معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل بتكلفة منخفضة لعدد كبير من المواطنين في مختلف التخصصات.
- القضاء على الفقر من خلال خلق فرص استثمارية للمواطنين توفر لهم دخل يتيح لهم الحصول السلع و الخدمات التي يحتاجونها.
- إشراك المرأة في العملية الإنتاجية.
- المساهمة في التنمية الريفية نظرا لإمكانية إقامتها و توزيعها على عدد كبير من التجمعات السكانية الصغيرة في المناطق الريفية.

انطلاقاً من هذا الدور الحيوي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المتوخاة منها ، و على وجه الخصوص خلق فرص عمل للشباب ، و الحد من ارتفاع

مشكلة البطالة بين الشباب من حملة المؤهلات العلمية من مختلف التخصصات ، حظيت هذه المشروعات باهتمام مخططى السياسات العامة للتعليم و التشغيل.(الكبيسي ، 2003)

3.3. دور العنصر البشري في تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

إن إنشاء و إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة تتم في الغالب من قبل مبادرات فردية من أفراد تتوفر لديهم الرغبة للعمل في هذا المجال، و يمتلكون خصائص ريادية و أفكار استثمارية. فالعنصر البشري المبادر و الريادي يعتبر المحور الأساسي لهذه المشروعات .

إن مهمة تنمية روح المبادرة و الريادة، التي هي الدافع الرئيسي وراء دخول المبادرين الرياديين مجال الأعمال الحرة و إنشاء المشروعات الصغيرة و المتوسطة، لا يمكن أن تترك إلي الظروف الذاتية و الطبيعية و العشوائية. إنما يحتاج الأمر إلي تهيئة مناخ حاضن و داعم ونظام تعليم قادر على تنمية هذه المبادرات ، و توفير المتطلبات اللازمة لممارسة الأعمال الحرة ، و إقامة و إدارة مشروعات صغيرة و متوسطة .(الكبيسي ، 2003) .

لذا، من المهم ادراك أن الرغبة و المبادرة الفردية وحدها لا تكفي لإقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة . بل لابد من تضافر جهود جماعية تكاملية متناغمة من كافة مؤسسات القطاع العام و الخاص ذات العلاقة. و يحتل التعليم و البحث العلمي المكانة الأولى في تنمية روح المبادرة الفردية و دفعها إلي الأمام لما له من دور كبير و فعال في رفع نسبة المبادرين الرياديين من خلال تأهيل عناصر بشرية تتمتع بأفكار و قدرات و مهارات علمية و عملية تمكنهم من الانخراط في العمل الحر و إنشاء مشروعات صغيرة و متوسطة ، و إدارتها و تطويرها بشكل يرفع من احتمالات نجاحها .

تحتل مؤسسات التعليم دور الطليعة في مجال دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة، باعتبار أن مخرجات مؤسسات التعليم هي المدخلات لهذه المشروعات . لذلك اهتمت الدول المتقدمة بمؤسسات التعليم و مراكز البحث و التطوير إيماناً منها بأنه لا يمكن أن يحدث نمو اقتصادي و اجتماعي دون برامج تعليمية و بحثية متميزة و متنوعة و متطورة تتماشى مع حاجاتها و تطلعاتها . و تزايد اهتمام الدول المتقدمة بهذه المؤسسات و المراكز مع تطور و تنامي حاجات المجتمع ، و تصاعد حدة المنافسة الدولية في الأسواق ، حيث أصبح التعليم و البحث العلمي و التدريب أهم مرتكزات البنية التحتية لهذه الدول ، فعملت على إنشاء مؤسسات تعليمية و مراكز للبحث و التطوير ، و وفرت لها كل الإمكانيات اللازمة لدعمها و تطويرها. (الخصاونة ، 2002) .

كما أثبتت تجارب العديد من الدول المتقدمة أن تنمية و تطوير القدرات و المهارات العلمية و العملية و البحثية و التقنية قد ساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و أهم ما يمكن استخلاصه من تجارب هذه الدول هو الربط بين التنمية و التعليم و التكوين و مواصلة التطور التقني، و زيادة القدرة على المنافسة الدولية و زيادة الإنتاج و رفع الكفاءة الإنتاجية. (الكبيسي ، 2003).

حدد مؤتمر اليونسكو لعام (1998) كما هو مبين في الجدول رقم (1)، أهم الكفاءات و المهارات المتوقعة لخريجي التعليم العالي لتحقيق المواءمة مع سوق العمل و احتياجات التنمية الشاملة.

الجدول رقم (1)

أهم الكفاءات و المهارات المتوقعة لخريجي التعليم العالي لتحقيق المواءمة مع سوق العمل و احتياجات التنمية الشاملة في عصر العولمة

الكفاءات الأكاديمية	الكفاءات الشخصية	كفاءات العمل و العيش المشترك
المعارف العامة و المتخصصة	الثقة بالنفس	التوجه الايجابي نحو الفرص و المخاطر
القدرة على التطبيق	الانضباط	القدرة على جدولة الأولويات
التفكير المنطقي	إدراك مكامن القوة و الضعف في الشخصية	مهارات التعامل مع الآخرين و بناء
التحليل النقدي	الإبداع	علاقات إنسانية سليمة
مهارات حل المشاكل	الاعتماد على النفس	مهارات العرض و الإقناع
مهارات الاتصال	المرونة و المثابرة	التحلي بالأخلاقيات المهنية
القدرة استخدام البيانات	المبادرة و الالتزام	مهارات القيادة و تحمل المسؤولية
مهارات استخدام الحاسوب	الرغبة في التعليم المستمر	مهارات العمل ضمن فريق
إتقان اللغات الأجنبية		الإلمام بالأمور الدولية و المحلية
مهارات البحث و التطوير		

المصدر : (ابوقحوص ، 2000)

هذه ابرز الكفاءات التي أكدت عليها منظمة اليونسكو و التي من خلالها يمكن قياس كفاءة خريجي التعليم العالي و مدى ملاءمتهم لسوق العمل في عصر العولمة و ما يصاحبه من تغيرات . و أكدت أيضا المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم (الألسكو) على هذه الكفاءات و المهارات ، بالإضافة إلى الهوية الثقافية و الأخلاق الإسلامية . كما أكدت على أن هذا لن يتأتى إلا إذا ركزت مؤسسات التعليم على إعداد و تأهيل خريجين قادرين على خلق فرص عمل (Job Creator) بدلا من التركيز على إعداد و تأهيل خريجين يبحثون عن عمل (Job Seeker). (ابوقحوص ، 2000).

4. واقع دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها في ليبيا

في هذا المحور نحاول إلقاء الضوء على واقع دور مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في ليبيا وذلك من خلال الإجابة على سؤال أساسي و هو ماذا قدمت مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي من دعم و تطوير للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ؟. قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب التنويه إلي أن الورقة في تحليلها و تقييمها لدور مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها ، تركز على نظام التعليم العالي الذي يشتمل على الجامعات و المعاهد المهنية العليا و مراكز البحث العلمي المتخصصة.

ذلك لان هذه المؤسسات من مسؤوليتها وهدفها إضافة إلي أهدافها التقليدية المتمثلة في التدريس و البحث العلمي ، هو خدمة المجتمع الذي تتواجد فيه، من خلال تكاملها و تفاعلها مع قطاعات و وحدات المجتمع المختلفة التي منها المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

1.4. تطور مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحث العلمي :

بدأ نشاط مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحث في ليبيا منذ الخمسينات من القرن الماضي. و في ذلك الوقت كان لابد أن ترتبط أنشطة هذه المؤسسات بالتنمية و مشكلاتها بشكل عام ، لذلك كانت أهداف هذه المؤسسات في ذلك الوقت تتمثل في توفير المدرسين و المعلمين لمراحل التعليم المختلفة و خاصة الأساسية و الثانوية ، وكذلك تخريج الموظفين الإداريين و الماليين لمؤسسات الدولة الإدارية و الفنية. بعد ذلك اتجهت سياسة مؤسسات التعليم والبحث العلمي إلي التركيز على النوعية و التخصص و بناء الكفاءات العلمية و التقنية القادرة على إنتاج المعرفة، و ابتكار و تطبيق التقنية الحديثة و تطويرها في جميع المجالات. و ترتب على ذلك إعادة توجيه مسار التعليم العالي و أهدافه من تعليم نظري عام إلي تعليم أكثر ارتباطا بحاجات المجتمع و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و بناء على ذلك تم استحداث مؤسسات و برامج متخصصة في إنتاج المعرفة اللازمة لنمو القطاعات المختلفة مثل الزراعة، و الصناعة، و الخدمات. و قد زادت أهداف و مسؤوليات مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي عندما دعتها الدولة إلي أن تتحول إلي هيئات استشارية لمشاريع التنمية الاقتصادية.

سوف يتم استعراض واقع دور مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي بالاعتماد على معلومات تعبر بشكل واضح عن هذا الواقع ، دون اللجوء إلي التأطير النظري لدور هذه المؤسسات في المجتمع . و قبل استعراض واقع دور التعليم و البحث العلمي في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة ينبغي التنويه إلي نقطة مهمة جدا تتعلق بالثقافة العامة السائدة في المجتمع الليبي حول العمل، وهي ضعف

الوعي بأهمية وقيمة العمل و تدني النظرة الاجتماعية و الشخصية للعمل المهني والحرفي الخاص ، و تقضيل العمل الوظيفي الإداري بالقطاع العام.

2.4. التعليم و التدريب:

تقوم الجامعات و المعاهد العليا بوظائف متعددة هي التعليم ، و البحث العلمي ، وخدمة المجتمع . و بالنظر إلي الجامعات و المعاهد العليا من خلال هذه الوظائف نجد إنها قامت و تقوم بالدور التقليدي لها و هو التعليم و التدريس، أما بالنسبة لدورها في مجال البحث العلمي و خدمة المجتمع خاصة في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، فيمكن القول أنها لم تقم بأي دور أو خدمة لهذه المشروعات. فمن خلال البيانات و المعلومات المتوفرة عن نظام التعليم و التدريب في ليبيا ، و بالاعتماد على مؤشرات و نتائج العديد من الأبحاث و الدراسات و المؤتمرات ذات العلاقة و خاصة المؤتمر الوطني الأول حول مستقبل سوق العمل في ليبيا حيث صرح المسؤولين أن نظام التعليم و التدريب في ليبيا يعاني من مشكلة عدم تناسب مخرجاته مع متطلبات سوق العمل ، فهو يحتل ترتيب متقدم جدا من حيث الكم ، و ترتيب متدن جدا من حيث النوعية، كما أن أكثر من نصف الخريجين من الجامعيين عاطلين عن العمل بسبب الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات و المعاهد و انحسار فرص العمل في القطاع العام، فضلا عن أن تخصصاتهم لا تتناسب مع سوق العمل. ويعزى ذلك إلي عدم مرونة النظام التعليمي و التدريبي و عدم مواكبته للتغيرات في متطلبات سوق العمل و عدم إيفاء معاهد التدريب و التأهيل المهني و نتائجها بالمطلوب منها.(مجلة التجارة، 2004). كما تشير الإحصائيات الخاصة بعدد الطلبة المنسبين إلي المراكز و المعاهد العليا بمدينة بنغازي و الذين التحقوا فعليا في السنة الدراسية (2006/05) إلي عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذه المراكز و المعاهد. و الجدول رقم (2) التالي يوضح نسب التحاق الطلبة بهذه المراكز .

هذه النسب تعكس مؤشرات سلبية على مدى امكانية مواكبة متطلبات سوق العمل و إنشاء المشروعات الصغيرة و المتوسطة . و مما يزيد الأمر سوء أن هناك قطاعات تزيد فيها نسبة العمالة الأجنبية عن 90 % مثل قطاع البناء و التشييد. وهذا يجعل المشكلة تتمثل في أمرين هما، إما الاقتصاد الليبي بطيء النمو و لا يستطيع استيعاب الخريجين ، وإما أن التأهيل العلمي و المهني قاصر عن متابعة احتياجات سوق العمل (الحوات وآخرون ، 2005).

جدول رقم (2)

إحصائية بعدد الطلبة المنسبين و الملحقين بالمراكز و المعاهد العليا لسنة (2006/05)

النسبة %	الطلبة الملحقين	الطلبة المنسبين	المركز/المعهد
26.7	31	116	مركز المهن الميكانيكية
47.6	310	650	مركز المهن الهندسية
8	40	497	مركز تقنيات الحاسوب
38.4	118	307	مركز إعداد المدربين
54.8	488	889	مركز المهن الإدارية والمالية
22	243	1100	مركز إعداد المدربين و المهن الطبية
15.6	25	160	مركز المهن الشاملة - بنغازي
79.4	263	331	مركز المهن الشاملة - قمينس
21.6	65	300	المعهد الصحي
3.7	3	80	معهد الكهرباء
35.8	1586	4430	الإجمالي

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للقوي العاملة و التدريب و التشغيل . مكتب متابعة المعاهد و المراكز المهنية

يعتبر نظام التعليم و التدريب في ليبيا من أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلي ظهور ظاهرة البطالة في الاقتصاد الليبي ، إذا لازالت مؤسسات التعليم على المستويين الجامعي و المهني تعتمد على المناهج التقليدية في نقل المعرفة و في طرق و أساليب التعليم المتبعة التي تخلو من الاهتمام الجدي بالتنمية المعرفية و المقدرة لدى الطالب التي تمكنه من المشاركة الفعالة في سوق العمل بعد التخرج (الشريف، 2004).

3.4. البحث العلمي:

تتقسم مراكز البحوث في ليبيا إلي نوعان مراكز بحوث تابعة للجامعات و المعاهد، و مراكز بحوث متخصصة تابعة لمؤسسات معينة. و من خلال مراجعة مجال البحث العلمي في هذه المراكز ، و على الرغم من أهميته و دوره في التنمية الاقتصادية بشكل عام و الصناعية بشكل خاص ، نجد أن البحث العلمي لم يحظى باهتمام كافي في البيئة الاقتصادية الليبية ، إذ يعاني العديد من أوجه القصور و الضعف في مجالات البحوث الأساسية و التطبيقية و الصناعية. و يظهر هذا جليا من نقص البحوث و الدراسات المتخصصة التي تعتبر الركيزة الأساسية لإنشاء و تنفيذ المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و خاصة الصناعية منها، و الافتقار إلي الربط و التعاون بين مراكز البحوث و وحدات الإنتاج و الخدمات

، وعدم الاهتمام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة على أسس علمية موضوعية ، إذ غالبا تعد لغرض الحصول على تراخيص أو قروض مما يؤدي إلي تعثر هذه المشروعات أو فشلها ، كذلك عدم الاستفادة من نتائج الأبحاث و الدراسات التي تجري في مراكز البحوث و الجامعات خاصة بحوث التخرج التي يقوم بإعدادها خريجي كليات الهندسة و العلوم و الاقتصاد .

4.4. المؤتمرات والندوات العلمية:

الهدف من عقد المؤتمرات والندوات العلمية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الوصول إلي أفكار علمية و عملية من شأنها أن تسهم في دعم و تطوير هذه المشروعات. وبمراجعة بسيطة للمؤتمرات و الندوات التي عقدت في ليبيا، نلاحظ انه لم تعقد مؤتمرات أو ندوات خاصة بالمشروعات الصغيرة باستثناء ندوة تنمية المشروعات الصغرى و المتوسطة التي نظمتها اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة و التدريب و التشغيل بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية في عام (2005) . كما أن الأوراق العلمية التي تتناول المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي قدمت في المؤتمرات و الندوات العلمية ذات العلاقة لا تكاد تذكر. كما يؤخذ على الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات و الندوات تركيزها على الجانب العلمي النظري ، إهمال الجانب التطبيقي و الافتقاد إلي الهدف الواضح (الاصيبي ، 2004). كما يؤخذ على المؤتمرات و الندوات أيضا عدم مشاركة المبادرين أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة فيها ، و افتقارها إلي الفعاليات المصاحبة للمؤتمرات و الندوات كورش العمل المتخصصة و المحاضرات و اللقاءات المفتوحة و المعارض.

بالإضافة إلي كل ما سبق تفتقد البيئة الاقتصادية الليبية إلي حاضنات الأعمال التي تعتبر من أهم المؤسسات التنموية التي توفر البيئة شبة النموذجية، والتي تستهدف دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة. فهي أداة التواصل بين المبادرين أصحاب الأفكار الاستثمارية و الابتكارات من جهة و مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي و المشروعات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى.

5. تجارب بعض الدول في تفعيل دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم وتطوير

المشروعات الصغيرة و المتوسطة

انطلقت تجارب معظم الدول المتقدمة و النامية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة من أسس علمية و عملية موضوعية ، و كان لمؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي دور جوهري و حيوي في نجاحها . لذا سنركز عند استعراض تجارب بعض الدول على دور مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي ، بغرض تشكيل إطار مرجعي يمكن الاستفادة منه في تحقيق جملة من المستهدفات في سياق

تفعيل دور هذه المؤسسات و المراكز في دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها. و من أهم هذه التجارب ما يلي :

1.5. تجربة الولايات الأمريكية المتحدة :

تعطي التجربة الأمريكية في دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة دروسا مهمة للدول التي تسعى لجعل هذه المشاريع هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و من أهم التجارب الأمريكية تجربة إدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية. (U.S. Small business Administration-SBA)، وهي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية رسالتها تقديم الاستشارات و المساعدة و الحماية للمشروعات الصغيرة في أمريكا ، والمحافظة على المنافسة الحرة بين المشروعات ، و المساهمة في دعم الاقتصاد الأمريكي. وتقدم العديد من البرامج منها : (الفاعوري ، 2005).

- **برنامج مركز تطوير الأعمال الصغيرة (SBDCS) :** و هو برنامج تعاوني بين (SBA) والمجتمع الأكاديمي (الجامعات) و القطاع الخاص و الحكومات الإقليمية و المحلية ، يقدم مساعدات فنية و إدارية من خلال أكثر من (1000) مركز ، منها (150) مركز في الجامعات و الغرف التجارية .
- **برنامج معهد الأعمال الالكترونية (E-Business Institution) :** و هو حرم جامعي افتراضي متاح على شبكة الانترنت ، يقدم دورات تدريبية مجانية ، وورش عمل و مصادر مختلفة للمعلومات و غيرها من المساعدات الالكترونية لأصحاب الأعمال الصغيرة.
- **برنامج المكتبة الالكترونية لإدارة الأعمال الصغيرة (SBA E-Library) :** تحتوي المكتبة على أكثر من (44000) صفحة من المعلومات على موقعها الافتراضي على شبكة الانترنت ، و تتضمن إحصائيات و تقارير و أبحاث مهمة عن الأعمال الصغيرة ، كما تتضمن المكتبة (400) كتاب عن تأسيس الشركات وكيفية إدارتها.
- **برنامج وكالة (SBA) :** تنظم الوكالة حوالي (3000) لقاء سنويا في شكل ندوات ومحاضرات يحضرها سنويا حوالي (10000) من رؤساء الشركات الصغيرة الحاليين و المحتملون.

أما في مجال الحاضنات فالتجربة الأمريكية لازالت في مرحلة التطوير حيث حوالي (90%) من هذه الحاضنات بدأت أعمالها منذ سنة (1983)، و غالبا ما تساهم الجامعات و المعاهد المتخصصة في تقديم الدعم الفني المطلوب بتلك الحاضنات و الذي قد يمتد إلي إقامة الحاضنة داخل الجامعات و المعاهد ، حيث ترتبط نسبة كبيرة من الحاضنات بالجامعات أو المعاهد التعليمية ، و تشير الإحصائيات

إلي أن أكثر من (80%) من الحاضنات لها ارتباطات رسمية أو غير رسمية بالجامعات مثل : (رضوان ، 2004).

- **حاضنة أوستن للتكنولوجيا :** تأسست سنة (1989) و ارتبطت ارتباطا وثيقا بجامعة أوستن و جامعة تكساس و الإدارة القومية لعلوم الطيران و الفضاء (NASA) .
- **حاضنة معهد زسليير الهندسي :** تأسست أوائل الثمانينات داخل الحرم الجامعي ، وتقوم بالتخطيط و النصح و الإرشاد في مجال الأعمال الصغيرة ، و توفير إمكانية استخدام خدمات الجامعة و الاتصال بطلابها ، وقد أنشأت هذه الحاضنة حوالي (100) شركة.

كما لجأت بعض الجامعات الأمريكية إلي تعيين مستشارين من مهندسي الصناعة للعمل ضمن هيئات التدريس للاستفادة من خبرتهم العملية في مجال دعم البحث و التطوير بالجامعات ، الأمر الذي كان له الأثر الكبير و الفاعل في ربط الجامعات بالشركات الصناعية (الرشيد ، 2000).

2.5. تجربة الاتحاد الأوروبي:

الباحث في تجربة الاتحاد الأوروبي يجد كما هائلا من الوثائق و الدراسات و الأبحاث و المعلومات التي تشكل ملامح تلك التجربة. نستعرض هنا أهم ملامحها التي تبين بجلاء الرؤية الاستراتيجية الأوروبية في دعم و رعاية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و هي الميثاق الأوروبي للمشروعات الصغيرة (European Charter for Small Enterprises) الذي تم اعتماده من قبل قادة الاتحاد الأوروبي في سنة 2000 بغرض دفع عملية دعم و تشجيع المشروعات الصغيرة ، و من أهم مبادئ الميثاق إبراز العمل الحر كمهارة وقيمة منتجة مدى الحياة ، مراعاة أن بعض الفشل مصاحب للنجاح في المبادرات المسؤولة و انه يجب أن تعتبر كفرصة تعلم . وحدد الميثاق عدة مداخل رئيسية للعمل أهمها : (الفاعوري ، 2000)

- **التعليم و التدريب :** حيث أكد الميثاق على بث روح العمل الحر و تشجيع تعلم المهارات الجديدة منذ الصغر ، من خلال تدريسها في كافة المستويات الدراسية و جعلها جزءا أساسيا من المقررات التعليمية في الثانويات و الكليات و الجامعات . إضافة إلي تبني و تشجيع مساعي و مبادرات الشباب في العمل الحر ، مع تفعيل البرامج الملائمة لتدريب مؤسسي و مديري المشروعات الصغرى.

- **توفر المهارات :** العمل على ضمان أن معاهد و مراكز التدريب و برامج التدريب الذاتية تقدم القدر الكافي من المهارات الملائمة للمشروعات الصغيرة ، و تؤمن التطوير المستمر و الاستشارات اللازمة لتلك المشروعات.
- **دعم الإمكانيات التقنية :** من خلال تشجيع البرامج الهادفة إلي ترويج و نشر التقنية في المشروعات الصغيرة و تحفيز الأبحاث التقنية و تشجيع الاختراعات و حمايتها . إضافة إلي تطوير علاقة التعاون بين المشروعات الصغيرة و صروح التعليم العالي و مراكز البحث العلمي و التقنية.

أما في مجال الحاضنات فقد اشارت دراسة للاتحاد الأوروبي حول دور الحاضنات في إنجاح المشروعات الصغيرة ، تبين أن نسبة نجاح المشروعات المحتضنة بلغت (88%) بينما كانت نسبة المشروعات الصغيرة الناجحة و لم تدخل الحاضنات (50%) (السوسني، الدويبي ، 2003).

من أهم هذه الحاضنات، حاضنات الأبحاث التقنية وهي حاضنات تستهدف ذوي الخبرات و المؤهلين لتنمية أفكارهم، و توظيف بحوثهم العلمية في مجال الإبداع و التجديد تمهيدا لتحويلها إلي منتجات. ففي فرنسا يطلق عليها الحقائق التقنية و تشمل حقائق متخصصة و متنوعة. و قد أسست فرنسا مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات، قامت بتحديد الشكل القانوني للحاضنات العاملة في فرنسا، ومنها الحاضنات الحكومية المقامة داخل كليات الهندسة و المعاهد العلمية المختلفة، و الحاضنات المقامة داخل مراكز البحث العلمي. (الشبراوي ، 2005)

أما في بريطانيا ظهرت فكرة تكوين المجموعات الصناعية التعليمية بالجامعات منذ سنة (1950)، و تتلخص الفكرة في تكوين مجموعات صغيرة من مساعدي الباحثين من داخل الجامعة لتطوير أو حل المشاكل الصناعية ضمن مشروع تتسم صياغته بالتعاون مع الحقل الصناعي. و تشرف على إدارة هذه المشاريع إحدى الشركات أو الهيئات الصناعية، حيث يقوم احد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع ممثل للجهة الصناعية بالإشراف تقدم العمل في المشروع لمدة تتراوح ما بين سنتين و أربع سنوات. و الهدف منها هو توعية الخريجين على أمكنتهم العملية التي يمكن استثمارها بطريقة فاعلة في مستقبل حياتهم العملية ، من خلال إتاحة الفرصة أمام الخريجين للاتحاق بالصناعات الإنتاجية إذا توافقت احتياجات الطرفين فتتحقق المنفعة المتبادلة بين الخريجين و سوق العمل . (قصيرة ، الشربيني ، 1988)

3.5. تجربة اليابان :

كما هو معلوم أن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تمثل (99.7 %) من عدد المشروعات ، و توظف حوالي (70 %) من اليد العاملة. وكانت الخطوة الأولى في تشجيع و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في اليابان، هي التركيز على إعطاء التعليم مكانة رئيسية و متقدمة في أولوياتها لبناء مجتمع صناعي تقني متقدم قادر على المنافسة ، من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية راقية تحكمها قيم تربوية و أخلاقية تؤكد على حب العلم و المعلمين الذين وفرت لهم الدولة كل الحوافز و الإمكانات المادية و المعنوية.(النطاح ، 2004). وقد وضعت الحكومة اليابانية تعريف واضح و محدد للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال نص قانوني يسمى القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (Small and Medium Enterprise Basic Law) ، كما أعدت برامج تدريبية خاصة بهذه المشروعات ، يقوم بها معهد خاص بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة يسمى (Institute for Small Business Management and Technology) ، ويقدم المعهد البرامج التالية : (محارب ، 2003).

- برنامج التدريب الإداري، وذلك نظرا لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسؤولين عن المشروعات الصغيرة.
- برنامج التدريب الفني، حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العمل.

4.5. تجربة ماليزيا :

اعتبرها العديد من الخبراء من أهم تجارب الدول النامية الناجحة على صعيد التنمية الاقتصادية خاصة في مجال التصنيع. و تجربة ماليزيا على غرار اليابان كانت البداية بتخطيط التعليم، حيث تم التركيز على تطوير المناهج و متابعة تطبيقها ، و تنمية و تطوير تخصصات القوى البشرية، سواء كان ذلك في المعاهد أم في الكليات أم في مؤسسات التدريب المهني . بالإضافة إلي الاهتمام بإنشاء مراكز البحث العلمي ذات العائد الفني و التقني المباشر على مختلف فروع النشاط الاقتصادي. (جمعة، 2005)

لتحقيق هذا الغرض قامت ماليزيا بإنشاء عدد من المؤسسات على رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية (Malaysian Technology Development Corporation, MTDC) التي تم إنشائها سنة (1997)، و تمثل مركز احتضان المشروعات الصغيرة الجديدة التي تم تأسيسها داخل الجامعات. وقد قامت الشركة حديثا بتنمية مراكز تطوير للتكنولوجيا في أربع جامعات هي جامعة ماليا، جامعة ببيترا ماليزيا، جامعة كيبايجسان ماليزية ، جامعة تكنولوجيا ماليزية . كما قامت بإنشاء ثلاثة معاهد تدريبية متخصصة ، وذلك بهدف تنشيط البحث و التطوير و الابتكار و التطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة ، و تسويق و نقل الأفكار الإبداعية من داخل الجامعات و المعاهد البحثية

المالية ، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات و سوق العمل ، و ترسيخ التعاون و الشراكة بين الجامعات و المعاهد البحثية و الشركات الصناعية. وقد أصبحت هذه المراكز هي حلقة الوصل بين الجامعات و المعاهد و الصناعة. (الشبراوي ، 2005)

5.5. تجربة الصين :

أجرت الصين عملية تحول و إعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي منذ سنة (1985) ، وذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية النظرية إلي التطبيقات في الصناعة و الاقتصاد. وكذلك إعادة هيكلة الجامعات الصينية التي تمت من خلال مشروع يطلق عليه (مشروع 211)، و هو مشروع لتطوير (100) جامعة صينية رائدة. و هناك عدد كبير من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات و إنشاء مشروعات خارج الجامعة، ففي بكين مثلاً توجد (57) جامعة تمتلك شركات خاصة. (الشبراوي ، 2005)

أما في مجال الحاضنات فقد ربطت الصين برنامج الحاضنات بالبرنامج الصيني التكنولوجي الوطني (برنامج الشعلة القومي)، و تركزت معظم الحاضنات في مجال التكنولوجيا، و تشكل نسبة المشروعات التكنولوجية الصينية ما يقارب (90 %) من المشروعات التي تم احتضانها. كما أن التوجه الرئيسي في الصين هو ربط حاضنات المشروعات بالجامعات و المراكز البحثية، و ذلك بهدف نقل و تطبيق نتائج البحوث و الدراسات العلمية في المجال الإنتاجي و التسويقي. بالإضافة إلي تقديم حزمة متكاملة من الخدمات و الاستشارات و الدعم بالتعاون مع الجامعات و مراكز البحوث العلمية و الصناعية على مستوى الصين و كذلك على المستوى العالمي. (السنوسي،الدوبيي،2003)

6.5. التجربة المصرية :

يتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عملية تشجيع و دعم المشروعات الصغيرة ، و يولي هذا الصندوق أهمية خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا ، من خلال إنشاء ودعم مشروعات صغيرة للخريجين في مختلف مجالان النشاط الاقتصادي ، مثل برنامج (المقاول الصغير) لخريجي كليات الهندسة في مجال البناء و التشييد و صيانة البنية التحتية.(الكبيسي،2003)

أما في مجال الحاضنات تعود التجربة المصرية إلي بداية تأسيس الجمعية المصرية للحاضنات المشروعات الصغيرة منذ منتصف سنة (1995)، تدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية. و تهدف الجمعية إلي دعم و مساندة رواد الأعمال و المشروعات الصغيرة. (السنوسي،الدوبيي،2003) . وقد وضعت الجمعية خطة تهدف إلي إنشاء حاضنات تخرج حوالي (150) مشروع صغير كل عشرة سنوات

و توفر (2100) فرصة عمل. وقد بدأت الجمعية بتنفيذ عدة مشروعات بالتنسيق مع الجامعات المصرية. (رضوان، 2004). ويوجد حاليا (7) حاضنات أعمال، ويجرى العمل على تنفيذ (10) حاضنات و دراسة و تقييم (10) حاضنات مقترحة. وتعمل الجمعية على ربط الحاضنات بالمصانع و الشركات و المؤسسات العلمية، ومن هذه الحاضنات، حاضنة المشروعات التكنولوجية بجامعة المنصورة التي تعمل على تشجيع و تبني و دعم و الاختراعات. (السنوسي، الدويبي، 2003). وقد قامت الجامعة في مطلع سنة (1999) بتنظيم يوم الإبداع الأول، شارك فيه (47) مخترع و مبتكر بأكثر من (254) اختراع، بهدف تبني بعض هذه الابتكارات لاحتضانها بالحاضنة التكنولوجية بالجامعة. (شليبي، 2005).

7.5. التجربة الأردنية :

قامت الحكومة الأردنية بتخصيص الموارد المالية لتمويل عدة برامج و مشاريع لإعادة تأهيل قطاع الصناعة، منها برنامج تحديث الصناعة الذي يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية و التصديرية للصناعات الصغيرة و المتوسطة على المدى الطويل، من خلال تقديم المساعدة و الدعم الفني المالي. كما يهدف البرنامج إلى دعم و تنفيذ برامج تدريبية متعددة، من خلال مؤسسات التدريب المهني و الجمعية الملكية و مراكز البحث و الاستشارات الجامعية، و إنشاء برامج دراسات عليا في الجامعات تهدف إلى رفع القدرة على نقل المعرفة التكنولوجية من الجامعات إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة. (محارب، 2003).

كما تم تأسيس التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال و التكنولوجيا الذي يتكون من المجلس الأعلى للعلوم و التكنولوجيا ، الجامعة الأردنية ، الجمعية العلمية الملكية ، و جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا. و يهدف التجمع بالدرجة الأولى إلى دعم و تشجيع و توظيف الموارد المتاحة في مجال البحث العلمي و التطوير التقني و ترجمتها إلى مشروعات ناجحة تجاريا و مجدية اقتصاديا، وتوفير المناخ الملائم للمبدعين و المبتكرين و المستثمرين ، لكي ينفذوا مبادراتهم و ابتكاراتهم في شكل مشروعات، عن طريق إيجاد آلية دعم يتم من خلالها توفير كافة المقومات اللازمة سواء كانت فنية أو إدارية أو مالية أو تسويقية. (السنوسي، الدويبي، 2003).

8.5. التجربة التونسية :

تقوم وكالة النهوض بالصناعة من خلال مركز المساندة لخلق المؤسسات مع المبادرين وجهات اقتصادية و علمية في المجتمع التونسي باستخدام حاضنات المشروعات الصغيرة ، وإيجاد تنسيق و ترابط بين الجامعات التونسية و المشروعات الصغيرة ، لتفعيل دور الجامعة و زيادة المساهمة التطبيقية لنتائج البحث العلمي ، و ذلك من خلال إنشاء حاضنات مشروعات صغيرة في إطار الجامعات و المراكز

البحثية بالتعاون و التكامل بين وزارة الصناعة والطاقة و وزارة التعليم العالي ، بناء على اتفاقية وقعت بين الوزارتين في سنة (1999) بهدف إنشاء حاضنات مشروعات صغيرة داخل الجامعات و المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية و مدارس المهندسين. (السنوسي،الدويبي،2003).

تأسيسا على ما سبق، و انطلاقا من التجارب الناجحة لبعض الدول التي أكدت على أهمية التعليم و التدريب و البحث العلمي في نجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة. يمكن القول بان مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي هي أهم الأطراف ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة التي يمكن أن تلعب . إذا توفر لها المناخ العلمي و البحثي المناسب . الدور الرئيسي في دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها.

6. استراتيجيات وآليات تفعيل دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات

الصغيرة المتوسطة و تطويرها

ابتداء ينبغي التنويه إلي أن عملية دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة ليست مسألة اختيارية ، بل أصبحت ضرورة استراتيجية ملحة . لذلك السؤال الذي ينبغي طرحه الآن هو: ما هي الأساليب و الوسائل اللازمة لدعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة ؟. الإجابة عن هذا السؤال بكل بساطه هي الأساليب و الوسائل القائمة على مفهوم الإدارة الاستراتيجية.

إذ أثبتت تجارب الدول المتقدمة و النامية ، أن نجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة يعتمد على الدعم و التطوير لهذه المشروعات، الذي لا يتطلب مجرد وضع قوانين و لوائح و إصدار قرارات متسارعة تتعلق بإجراءات تنفيذية آنية تكفل الدعم المؤقت بل تتطلب بلورة رؤية مستقبلية واضحة ، ثم ترجمة هذه الرؤية إلي استراتيجيات تحدد التوجهات الاستراتيجية التي تشمل كل الأطراف ذات العلاقة ، والتي تكفل الدعم و التطوير المستمر و المنظم. إن استقراء مقومات نجاح تجارب الدول في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة يظهر بشكل جلي أن عملية الدعم و التطوير تتطلب منظومة استراتيجية تتكون من مجموعة من الاستراتيجيات ترتكز كل منها على مجموعة متكاملة من أولويات وآليات الدعم و التطوير.

لدعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا ينبغي أن تتضافر جهود مختلف الأطراف ذات العلاقة في بلورة رؤية مستقبلية و استراتيجيات واضحة، و في هذه الورقة لا ندعي أننا بصدد استراتيجيات لدعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، إذ أن المسألة أكبر بكثير من تحصر في

ورقة و لا حتى في ندوة أو ندوات. إلا أننا نقترح ثلاث استراتيجيات رئيسية من شأنها أن تساهم . إذا تم صياغتها و تطبيقها بمنهجية علمية عملية . في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

أولاً: الاستراتيجية الشاملة :

و تتمثل أهم ملامحها المقترحة في الأولويات و الآليات التالية :

أ. **الاقتناع و الإرادة :** إن نجاح استراتيجيات دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة تستلزم و جود قناعة و إرادة و التزام داعم لهذه المشروعات من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة ابتداء من الدولة مروراً بمؤسساتها و انتهاء بأفراد المجتمع. فوجود القناعة و الإرادة و الالتزام أمر جوهري لبناء الثقة و المصداقية و الاطمئنان لدى الأطراف المستهدف استقطابها للاستثمار في المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، وعدم وجودها يؤدي إلي زعزعة الثقة و المصداقية و الاطمئنان و إحجام المستثمرين ، و من ثم إجهاض عملية الدعم و التطوير في مهدها . (المغربي ، 2004)

ب. **بيئة الأعمال :** إن احد أهم ضمانات النجاح للمشروعات الصغيرة و المتوسطة يتمثل في وضع استراتيجية تتعلق بخلق و تهيئة بيئة أعمال ملائمة توفر الفرص للمستثمر الوطني قبل الأجنبي ، لإطلاق طاقته الفكرية و قدراته الذهنية للابتكار و التطوير و الاستخدام الكفؤ للتقنية. فالمستثمر الوطني أو الأجنبي يبحث عن فرصة استثمارية في بيئة تتسم بالأمان و الثقة و الشفافية في تعاملاتها، و بالاستقرار النسبي في السياسات و التشريعات، و نظام اقتصادي يعمل وفقاً لآليات السوق المفتوح ، و هنا يجب حسم الجدل حول قبول فلسفة اقتصاد السوق من عدم قبولها لاعتبارها نقطة انطلاقه في بناء الثقة واستيعاب قواعد التعامل في عالم الأعمال . (حودانه ، 2004)

ج. **المؤسسات :** لا يتحقق الدعم و التطوير للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إلا بتأسيس مؤسسات قائمة على مفهوم المأسسة (الحكم المؤسسي) التي تعني في جوهرها اكتساب المؤسسة قيمتها و استقرارها بين الأفراد و الجماعات ، وبالتالي شرعيتها و قبولها مما يمكنها من تطوير وظائفها و تحقيق أهدافها و تعزيز قدرتها في مواجهة المتطلبات البيئية المتغيرة. (المغربي، 2004). و هذا يستلزم إنشاء هيئة عامة خاصة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة تتولى الإشراف العام و التنسيق بين المؤسسات المعنية بدعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة. و من أهم أولويات عمل المؤسسة :

• **التوعية :** توعية أفراد و مؤسسات المجتمع بأهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، ودورهم في نجاحها، و نشر و ترسيخ ثقافة و قيم العمل الخاص. من خلال خلق وعي استثماري و التعريف بكافة مضامينه و صوره و مستهدفاته و عوائده و معوقات نجاحه.

• **المعلوماتية :** إنشاء قاعدة بيانات و معلومات خاصة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة توفر البيانات و المعلومات اللازمة للمبادرين و أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، و كذلك المختصين و الباحثين لاستخدامها في إعداد بحوث و دراسات متخصصة تساهم في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

• **التعريف :** وضع تعريف معتمد للمشروعات الصغيرة و المتوسطة على أساس علمي و عملي و موضوعي، بغرض تصنيف هذه المشروعات ضمن فئات يسهل التعرف على خصائصها و التعامل معها. إذ يعتبر وضع التعريف الركيزة الأساسية التي يبنى عليها مستوى الدعم و التطوير في مختلف المجالات العلمية و البحثية و التمويلية... الخ.

د. **حاضنات الأعمال :** إنشاء حاضنات أعمال تقدم منظومة مترابطة و متكاملة من خدمات الدعم و التطوير للمشروعات الصغيرة و المتوسطة. فحاضنات الأعمال بمختلف أنواعها تمثل الاحتياج الفعلي للدول النامية التي تنشأ فيها المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ظل ظروف اقتصادية صعبة ، مع ضعف توفر الخدمات و المساعدات الداعمة و المساندة لهذه المشروعات. (يونس، 2003)

ثانيا: استراتيجيات التعليم و التدريب :

و تتمثل أهم ملامحها المقترحة في الأولويات و الآليات التالية:

أ. **التعليم :** لا يمكن وضع استراتيجيات خاصة بدعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة بمعزل عن استراتيجيات التعليم ، لذا يجب على مؤسسات التعليم صياغة استراتيجيات واضحة متكاملة تربط بين تنمية الموارد البشرية و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و ترجمتها إلى أهداف و خطط استراتيجية تعنى بتطوير نظام التعليم لخدمة البحث العلمي و خدمة المجتمع. و تشمل هذه الخطط تبني مفهوم التربية الحياتية الذي يتضمن إعداد مناهج علمية عملية في مراحل التعليم المختلفة، تجمع بين التأطير النظري و التجسيد التطبيقي، و تضمينها مقررات تعنى بغرس الوعي الريادي و الابتكار و ترسيخ قيم العمل الذاتي ، لنقوية روح المبادرة في إقامة المشروعات الخاصة و إدارتها، إذ أن أغلب المشروعات الصغيرة و المتوسطة تصنف بأنها مشروعات ابتكاريه، و ربط مناهج التعليم بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، و توجيه التعليم نحو التعليم التقني الذي يعد العنصر الحاسم و الفعال في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

بالإضافة إلى ربط مؤسسات التعليم بالقطاعات الإنتاجية من خلال تأسيس بعض المشروعات المشتركة بين مؤسسات التعليم و القطاعات الإنتاجية، وطرح تخصصات في مجال ريادة الأعمال و إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجامعات و تشجيع الخريجين على دخول سوق العمل كرجال أعمال. ففي اليابان (99 %) من برامج الماجستير مبنية على مشاكل حقيقية من الصناعة ، و أن أفضل وسيلة للربط هي تحويل مؤسسات التعليم الي مراكز تعليمية إنتاجية خدماتيه .(عوض ،1986)

ب. التدريب : يرتبط التدريب بعلاقة اعتمادية و تكاملية بالتعليم ، إلا انه ينبغي تمييز استراتيجيات التدريب عن استراتيجيات التعليم ، لكي لا تصبغ البرامج التدريبية بالمناهج العلمية. عليه ينبغي توجيه الخطط و البرامج التدريبية نحو تبني أنظمة و مفاهيم التدريب الحديثة ، و إعداد برامج تدريبية دورية متخصصة و متنوعة إدارية و تقنية و تسويقية تهدف إلى تأهيل أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة لإدارة مشروعاتهم وفق الأساليب الإدارية الحديثة، و كذلك القوى العاملة من المؤهلين علميا و غير المؤهلين على استخدام التقنية الحديثة و الاستفادة منها. و اهتمام مؤسسات التدريب بالمبادرين أصحاب الابتكارات و الإبداعات، و إعداد برامج تدريبية خاصة بهم و دعمهم و مساندتهم قبل و إنشاء وبعد تأسيس مشروعاتهم، و الاستفادة من البرامج التدريبية المتخصصة في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تقدمها المنظمات الدولية.

ثالثا: استراتيجيات البحث العلمي:

تتمثل أهم ملامحها المقترحة في أولويات دور مراكز البحث العلمي والمؤتمرات و الندوات العلمية. ففي ما يتعلق بمراكز البحث العلمي يجب اعتماد البحث العلمي كاستراتيجية أساسية لدعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال تحديد أولويات البحث العلمي و تفعيلها و توجيهها نحو إقامة دراسات و أبحاث خاصة بمتطلبات تعديل البيئة المعلوماتية و التقنية و الإدارية و التسويقية ، لتصبح ملائمة لعمل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و بلورة خطط و أهداف تتعلق بالتوعية بأهمية البحث العلمي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و إمداد مراكز البحث العلمي بكافة الإمكانيات اللازمة للقيام بأعباء البحث العلمي ، و تشجيع و دعم الباحثين في الجامعات و مراكز البحث العلمي على إجراء أبحاث و دراسات ميدانية بشكل دوري و مستمر في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال إيجاد آلية مناسبة لتعزيز الاتصال بين مراكز البحث العلمي و المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و تشجيع الطلبة في الدراسات الجامعية و العليا على إجراء البحوث و الدراسات في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

أما فيما يتعلق بالمؤتمرات و الندوات ينبغي تحديد الجهات المعنية بتنظيم المؤتمرات و الندوات العلمية كالجامعات و مراكز البحث العلمي ، و أن تتجه نحو نشر الوعي الاستثماري ، و التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و أن تتناول المشاكل و الصعوبات التي تواجهها، و أن يشارك فيها الأطراف ذات العلاقة و بشكل خاص أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المبادرين أصحاب الأفكار الاستثمارية و الابتكارات و الاختراعات . كما يجب أن تشمل على عدة فعاليات كالمحاضرات العلمية و البرامج التدريبية ، و اللقاءات المفتوحة للنقاش ، وورش العمل المتخصصة ، و معارض و أسواق تعرض فيها فعاليات و منتجات المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

مجل القول، إن نجاح الاستراتيجيات يعتمد على ما يعرف في مجال التنمية مدخل الهيكل الشامل (Structure Wide Approach-SWAP) حيث أن أي خلل في صياغة و تنفيذ الاستراتيجيات سوف يؤدي إلي الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة من الاستراتيجيات . إن وضع استراتيجيات وطنية مبنية على مدخل الهيكل الشامل تأخذ بعين الاعتبار الرؤية الواضحة و الاستراتيجية الشاملة و المؤسسات الكفؤة والفعالة هو المطلب الأول و حجر الأساس لدعم و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة.(ابودياب،2005)

7. الخلاصة:

هدفت هذه الورقة إلى توضيح أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة المتوسطة، وتسليط الضوء على واقع دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في دعم المشروعات الصغيرة المتوسطة وتطويرها في ليبيا. ومن خلال استقراء وتحليل للدراسات والأبحاث والأنشطة ذات العلاقة بموضوع الورقة، خلصت الورقة إلى أن التعليم والبحث العلمي والتدريب أصبح أهم مرتكزات البنية التحتية للدول المتقدمة، حيث أثبتت تجارب العديد من هذه الدول أن تنمية وتطوير القدرات والمهارات العلمية والعملية والبحثية والتقنية قد ساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأهم ما يمكن استخلاصه من تجارب هذه الدول هو الربط بين التنمية والتعليم والتكوين ومواصلة التطور التقني، وزيادة القدرة على المنافسة الدولية وزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية.

كما خلصت الورقة إلى أن دور مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي في ليبيا، فيمكن القول إنها لم تقم بأي دور أو خدمة لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. فمن خلال البيانات و المعلومات المتوفرة عن نظام التعليم و التدريب في ليبيا، نجد أنه يحتل ترتيب متقدم جدا من حيث الكم ، و ترتيب متدن جدا من حيث النوعية، و هذا يعكس مؤشرات سلبية على مدى امكانية مواكبة متطلبات سوق العمل و إنشاء المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

المراجع

1. أبو دياب، نبيل، 2005. تكوين أنماط الشراكة لمساعدة المشروعات الصغيرة و المتوسطة . المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر حول دور المصارف و المؤسسات المالية و الاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة، مايو 2005، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.
2. إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية، 2002. أساليب جديدة لتنمية و تطوير الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم. مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي ، أكتوبر 2002 . الرياض: مجلس الغرف التجارية و الصناعية السعودية.
3. الاصبيعي، محمد إبراهيم، 2004. المؤتمرات و الندوات ما لها و ما عليها. التجارة و التنمية، 1(3).
4. الباز، فاروق ، 2004 . العرب و أزمة البحث العلمي . العربي، 547 .
5. الحوات، علي الهادي و آخرون، 2005 . مسيرة التعليم العالي في ليبيا . انجازات و طموحات. ط1. طرابلس: النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.
6. الخصاونة ، محمد مصطفى ، 2001. آليات الربط بين مؤسسات البحث العلمي و قطاع الصناعة. التنمية الصناعية العربية، 43.
7. الرشيد ، عبدالله بن احمد، 2000. أهمية و وسائل ربط البحث العلمي بالقطاعات الإنتاجية . ندوة الموائمة بين البحث العلمي و الجامعي و مشاريع القطاعات الإنتاجية في العالم العربي، 2000، عمان: الجامعة الأردنية.
8. السنوسي ، رمضان و الدويبي ، عبدالسلام ، 2003 . حاضنات الأعمال و المشروعات الصغرى . ط 1 . طرابلس: المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.
9. الشبراوي، عاطف، 2005. حاضنات الأعمال . مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية. ط1. الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة (الاييسيسكو).
10. الشريف، علي مصطفى، 2004. البطالة في الاقتصاد الوطني. التجارة، 2 (13).
11. الفاعوري، حمدان أعبيد، 2005. مشكلات و معوقات تأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دور الحكومة في معالجتها. المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر حول دور المصارف و المؤسسات المالية و الاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة، مايو 2005، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.
12. الكبسي ، عبدالرازق ، 2003 . مشكلة البطالة بين الشباب في البلاد العربية و دور الصناعات الصغيرة في معالجتها. الوحدة الاقتصادية العربية، 15 (27).

13. المغيربي ، محمد زاهي ، 2004. الإصلاح الاقتصادي و التنمية الديمقراطية: المتطلبات السياسية و القانونية و المؤسسية للخصخصة . ليبيا نموذجا. مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، يونيو 2004 ، بنغازي:مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
14. النطاح، محمود، 2004. لماذا تقدمت اليابان؟ . التجارة والتنمية، 1(1)
15. بوقحوص ، خالد احمد ، 2000 . اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة . التعاون ، 51 .
16. جمعة، سعيد جمعة، 2005. الاستثمار:تشجيعه و حوافزه و ضمانه . التجربة الماليزية. التجارة والتنمية، 2(9)
17. حودانة، بن عيسى احمد، 2004. خصوصيات القطاع الصناعي في ليبيا و احتمالات نجاح الخصخصة. مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، يونيو 2004 ، بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
18. رضوان ، لؤي محمد زكي، 2004. المنشآت الصغيرة و المتوسطة السعودية . الواقع و معوقات التطوير. ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات و آفاق التنمية، يناير 2004 ، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
19. شلبي، نبيل محمد، 2005. دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي. آفاق اقتصادية، 26(10).
20. عوض، عادل رفقي ، 1986. البحث العلمي التطبيقي في الجامعة ودوره في تطوير تكنولوجيا العالم العربي . اتحاد الجامعات العربية، 21.
21. قصيرة، أنور نعيم و الشرييني، الحسني طه، 1988. سبل تطوير أداء الجامعة التكنولوجية في دعم التنمية الصناعية في العراق. اتحاد الجامعات العربية، 23.
22. مجلة التجارة، 2004. تقر يرعن المؤتمر الوطني الأول حول مستقبل سوق العمل بليبيا. التجارة، 2(13).
23. محارب، عبدالله محارب، 2003. واقع الصناعات الصغيرة و المتوسطة الأردنية بظل التوجهات الحديثة. ندوة واقع و مشكلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها ، 2003، الرياض:مركز تطوير المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
24. مكتب متابعة المعاهد و المراكز المهنية، 2006 . إحصائية عدد الطلبة المنسبين و الملتحقين بالمراكز والمعاهد العليا لسنة (2006/05). اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، بنغازي.
25. يونس، احمد، 2003. آليات إقامة و تمويل حاضنات المشروعات الصغيرة. الندوة العربية حول حاضنات الأعمال، 2003.